

خالد محمود*

مراجعة كتاب

المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد

المؤلف: مهند مصطفى

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

سنة النشر: ٢٠١٤.

عدد الصفحات: ٣٢١ صفحةً.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.



مقدمة

والانسجام بين مكونات المعرفة، والسياسة، والاقتصاد، من جهة، ومدّ وجزر في توازن علاقات القوى بينها من جهةٍ أخرى.

إضافةً إلى ذلك، نبيّن في هذا الكتاب العلاقات بين مثلث المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية التي كان من المفترض أن تُبلور السياسات الأكاديمية التي لا تكون واضحةً في جميع الحالات والأوقات التاريخية، فضلاً عن أنّ العلاقة بين مكونات هذه الثلاثية قد تحمل في طياتها تناقضات في لحظة تاريخية ما، أو في علاقتها تجاه حالة معينة، وقد تعمل بانسجام كبير في لحظة تاريخية مختلفة، واتجاه وحدث معينين. وإنّ حالة الانسجام والتوتر - بحسب ما يرى المؤلف - لا تكون دائماً بصفة قصدية من واضعي السياسات، بل إنها، في كثير من الأحيان، تحدث من غير قصد؛ بسبب ثقل العولمة التي تضغط على المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية وتجعلها في بعض الأحيان متخبطةً تجاه سياساتها نحو "مثلث المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية".

فصول الكتاب

يتكون الكتاب من ثلاثة أقسام؛ وهي تشمل مدخلاً وعشرة فصول. ويناقد المدخل الإطار النظري لفكرة الجامعة ودورها والتحوّلات التي طرأت على مؤسسات التعليم العالي في العقود الأخيرة، ويستعرض النقاش النظري المتعلق بالبحث والتطوير، وعلاقة الجامعة بالسلطة والاقتصاد.

ويعرض الفصل الأول، الإطار التاريخي لتبلور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في إسرائيل؛ وذلك من خلال قراءة تاريخية تحليلية للضرورة التاريخية التي أدت إلى قيام الجامعة العبرية، والنقاش السياسي والأكاديمي الذي دار بشأن دورها في المشروع السياسي الصهيوني. وفي ما نرى، يساعد الإطار التاريخي على فهم التحوّلات اللاحقة في مؤسسات التعليم العالي وجذور هذه التحوّلات وعمقها، وفهم تراكمية هذه التحوّلات، وانقطاعها عن الماضي، أو استمراريتها. وهذا الفصل لا يطمح إلى أن يكون سرداً لتاريخ الجامعة العبرية، فهو قراءة تاريخية تحليلية لا بدّ منها لفهم تحولات المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية.

ويتطرق الفصل الثاني، إلى تطور التعليم العالي بعد قيام إسرائيل، وقد أطلق المؤلف على هذا الفصل اسم "مأسسة التعليم العالي" التي استمرت حتى بداية السبعينيات. ومن ملامحها: سنّ قانون مجلس التعليم العالي، وانتهاء عهد بناء الجامعات في أوائل

يناقش كتاب المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد، للدكتور مهند مصطفى، تطور الجامعات والمؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، منذ بداية النقاش المتعلق بإقامة مؤسسة يهودية للتعليم العالي في فلسطين في الفترة الأولى من القرن العشرين، وحتى الاعتراف بجامعة ثامنة في مستوطنة "أرئيل" عام ٢٠١٣. ويستحضر هذا الكتاب ثلاثة أطر مفاهيمية ونظرية لتحليل تطور الجامعات والأكاديميا، وسياسات التعليم العالي في إسرائيل (يطلق عليها أيضاً السلّطة، أو المعرفة، أو الاقتصاد، أو السياسات الاقتصادية).

ويحاول مؤلف هذا الكتاب، وهو محاضر في جامعة حيفا وباحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، أن يجيب عن هذه المفاهيم النظرية الثلاثة في فصول كتابه، محاولاً بذلك ردّم الفجوة بين ما يجري في عالم الأكاديميا الإسرائيلية وحقيقة الصورة التي تُنقل إلى العالم العربي والعالم كلّ؛ أي بين ما يعرفه العربي عن واقع سياسات التعليم العالي والأكاديمي، وتطورها، ومكانة الجامعات الإسرائيلية ومستقبلها، ودورها، وعلاقتها بالسياسة والمعرفة والاقتصاد. ويسلط الضوء على جوانب معينة من سياسات التعليم العالي تُضي إلى هذه الثلاثية.

وإذا لم يكن المؤلف يقصد من كتابه هذا جلد الذات العربية بمقارنتها بالرصيد الإسرائيلي، فإنّ ما يفهم من مقصده هو الاقتناع بأنّ مصادر القوة ومنابعها المتجددة متعددة، وأنّ أهمها على الإطلاق يتمثل بعالم المعرفة، والإمساك بمفاتيح العلم، وتوظيف التكنولوجيا، وبناء صرح المعلومات، وما يتطلبه هذا البناء من مناخ اجتماعي، ورؤية ترسم طريق التقدم من دون تردد.

فأهم القضايا المرتبطة بالتعليم العالي والأكاديميا الإسرائيلية نظام تعليمي اعتمد بالتركيز على العلم وتطبيقاته في صوغه وأهدافه؛ وهو ما هيئاً بناء قاعدة علمية نظرية وتطبيقية، من خلال الجامعات، والمعاهد العليا، ومراكز البحوث المتخصصة التي أتاحت هجرة العلماء من الشرق والغرب، وقدمت ثروة إضافية لنمو الطاقات العلمية والتكنولوجية.

بوجه عام، يحاجّ الكتاب الصادر عام ٢٠١٤ عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) والواقع في ٣٢١ صفحةً في أنّ المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية تطورت منذ نشأتها، من خلال علاقات التوتر

على المستوى السياسي والأكاديمي، ولا سيما أن العلوم الإنسانية كانت الأساس الذي قامت عليه الجامعة العبرية، وأن لها مكانة خاصة في الذاكرة التاريخية اليهودية. ويخلص الفصل إلى نتيجة مفادها أن انهيار العلوم الإنسانية كان نتيجة للتحويلات الاقتصادية واندماج مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية اندماجاً كبيراً في العولمة الأكاديمية، إضافة إلى تراجع الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع الإسرائيلي.

ويركز الفصل الخامس على مسألة هجرة العقول التي تُسمّى في الأدبيات الإسرائيلية "هروب العقول". ويناقش المفارقة الأكاديمية في هذا المضمار؛ فمن جهة تنغمس الجامعات الإسرائيلية أكثر فأكثر في العولمة الأكاديمية، ومن جهة أخرى تعتمد خطة خماسية طرحتها الحكومة لإرجاع العقول الإسرائيلية.

وتتبع المفارقة من أن هجرة العقول هي الحالة الطبيعية لعولمة التعليم العالي والبحث العلمي، وأن الحالة غير الطبيعية في ظل العولمة هي استقرار الباحث في دولته. في حين تحاول المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية اللاهثة وراء الاندماج في العولمة إرجاع الباحثين والمحاضرين الإسرائيليين في الخارج إلى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، على الرغم من أنه كان على التفكير العملي أن يدفعها إلى تشجيع هذه الهجرة، واستقبال محاضرين أجانب في صفوفها. ولكن تبقى هذه المسألة محوراً من محاور الصراع الداخلي والتوتر المستمر بين القومية والعوامل الأكاديمية والاقتصادية للتعليم العالي الإسرائيلي.

ويتناول الفصل السادس موضوع البحث العلمي والتطوير في إسرائيل، ويناقش مكانة إسرائيل البحثية، وتأثيرات عولمة المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في البحث العلمي والتطوير بالجامعات الإسرائيلية. وينطلق الفصل من ادعاء مفاده أن تطور البحث العلمي والتطوير في إسرائيل كان متعلقاً بالإنفاق الحكومي عليهما، وأن هذا الإنفاق قد تراجع تراجعاً كبيراً في العقود الأخيرة، وأن المؤسسات الجامعية البحثية باتت تابعة في هذا المجال للشركات الاقتصادية وصناديق دعم عالمية، في صدارتها الاتحاد الأوروبي. وظهر في هذا المحور التوتر بين القومي والعالمي، أو بين العوامل الوطنية للبحث والعوامل التي تفرضها التوجهات النيوليبرالية.

فعلى سبيل المثال، صار البحث العلمي الإسرائيلي التابع للشركات الاقتصادية الكبيرة ينتج أبحاثاً تخدم هذه الشركات ولا تساهم بالضرورة في المعرفة العامة. وفي هذه النقطة ظهر تناقض بين تراجع تصنيف الإنتاج البحثي الإسرائيلي في المقاييس الدولية من جهة،

السبعينيات؛ إذ استقر التعليم العالي على ثماني جامعات (العبرية، والتخنيون، ومعهد وايزمان، وتل أبيب، وبار إيلان، وبن غوريون، وحيفا، والجامعة المفتوحة)، وبات ثمة إجماع صلب غير قابل للتصدع على أن مرحلة الاعتراف بجامعات جديدة في "قاموس" التعليم العالي الإسرائيلي انتهت.

ولم يتراجع هذه الإجماع مع مرور الوقت وازدياد الطلب على التعليم العالي، بل إنه أخذ في التكتل أكثر فأكثر حول ذاته، إلى أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية، عام ٢٠١٢، عن الاعتراف بجامعة في مستوطنة أرئيل، وقد شكّل ذلك تصدعاً خطراً - من وجهة نظر المؤسسات الجامعية - في الإجماع الذي تبلور واستقر منذ أوائل السبعينيات. لذلك لم تخض الجامعات نضالاً قاسياً ضد هذا الاعتراف من منطلقات سياسية رافضة لإقامة جامعة في أرض محتلة فحسب، بل من منطلق الحؤول دون حوادث تصدع في هذا الإجماع؛ خشية أن يؤدي ذلك إلى انهياره.

ويناقش الفصل الثالث "العقد الضائع" المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وهو العقد الذي تراجع فيه الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي عمومًا، وعلى الجامعات البحثية خصوصًا. ويمتد هذا العقد من نهاية التسعينيات إلى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد انحسرت خلاله المؤسسات الجامعية؛ إذ تراجع عدد المحاضرين مقارنةً بازدياد عدد الطلاب، وتراجع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، ما أدّى إلى بروز قضية "هجرة العقول".

وعلى الرغم من أن إنفاق الحكومة الإسرائيلية قد ازداد على التعليم العالي مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فإنه يُعتقد أن الجامعات لم تخرج بعد من هذا العقد، أو على الأقل يمكن الادعاء أن الآثار المترتبة على العقد الضائع لا تزال حاضرة، وأن الجامعات تحتاج إلى سنوات حتى تتجاوزها. ومع غياب تخطيط إستراتيجي بعيد المدى للإنفاق الحكومي على المؤسسات الأكاديمية، لن يكون ذلك التجاوز سهلاً، وخصوصاً أن الحكومة تعلن مراراً عن قيمة الميزانية المخصصة، ثم تتراجع.

ويهتم الفصل الرابع بقضية انهيار العلوم الإنسانية في الجامعات الإسرائيلية خلال العقود الأخيرة، ويعنى بالنقاش الداخلي في المجتمع الأكاديمي والجهاهري المتعلق بالأسباب التي أدّت إلى تراجع العلوم الإنسانية. وقد تمثل ذلك بتراجع كبير في عدد الطلاب المسجلين للدراسة في كليات العلوم الإنسانية، والنظرة الاعتبارية والجهاهرية لهذه العلوم، والإنفاق الحكومي عليها، إلى حدّ استثنائها من مقاييس جودة الجامعات. ويعرض هذا الفصل محاولات النهوض بالعلوم الإنسانية

قد ازدادت قوةً مع ازدياد قوة أحزاب اليمين. ولا يدعي هذا الفصل أن شريطة المعرفة في الجامعات حركة جديدة ظهرت مع ظهور هذه المؤسسات، بل هي قديمة تأسست داخل بنية الجامعات الإسرائيلية. ولا يعالج الفصل هذا النوع من الشريطة البنوية - وهي شريطة لا تزال حاضرة بقوةً بخلاصة في العلوم الإنسانية (مثل التاريخ)، وبصورة أقل منها في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع والسياسة) - بل يعالج نمطاً جديداً من شريطة المعرفة التي تعتمد على نشاطات مؤسسات المجتمع المدني خارج الجامعة، والتي تعمل على مراقبة المحاضرين بطريقة بوليسية للضغط عليهم والضغط على الجامعات.

وإنَّ الفرق بين شريطة المعرفة البنوية والشريطة الجديدة متمثلة بأنَّ تلك الشريطة جزء من قوانين اللعبة الأكاديمية الإسرائيلية التي تُعرف حدودها وأضحت أوسع في العقدين الأخيرين، إلا أنَّ شريطة المعرفة الخارجية تحاول تقليص مساحة الحرية الأكاديمية بطريقة لا تهضمها حتى شريطة المعرفة البنوية، بل تعدُّها هذه الشريطة تهديداً لسمعتها. غير أنَّ أهميتها تنبع من الانسجام الذي حدث بين هذه الشريطة الجديدة وصعود اليمين إلى الحكم وهيمته عليه في العقد الأخير؛ ما جعل تأثيرها في مؤسسات التعليم العالي ملموساً وصوتها مسموعاً.

ويُسلطُ الفصلان التاسع والعاشر الضوء على حالات دراسية مثيرة لجدلية السياسة والاقتصاد في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية من جهة، وجدلية المعرفة والسياسة من جهة أخرى. ففي المحور الأول يعالج الفصل التاسع قضية الاعتراف بجامعة في مستوطنة أريئيل، والصراع الذي خاضته المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية داخل الخط الأخضر ضدَّ هذا الاعتراف؛ لأسباب اقتصادية وأكاديمية حصرًا. فقد عدَّت الاعتراف بجامعة إضافية تهديداً لمؤسسات التعليم العالي الجامعية اقتصادياً وأكاديمياً، وخصوصاً أنَّ الجامعات لا تزال تعالج جراحها التي أثنختها في العقد الضائع، حفاظاً على الإجماع العام الذي تبلور في السبعينيات المتمثل بادعاء غياب الحاجة إلى جامعة جديدة في إسرائيل. في حين ثابرت الحكومة الإسرائيلية اليمينية الاستيطانية على هذا الاعتراف؛ إذ كانت السياسة والأيدولوجيا عاملاً أساسياً، وحاسماً، ووحيداً فيه.

أمَّا الحالة الثانية لجدلية المعرفة والسياسة، فتمثل محاولة مجلس التعليم العالي الإسرائيلي الذي يرأسه وزير التعليم إغلاق كلية نظام الحكم والسياسة في جامعة بن غوريون، وهي كلية تُصنَّف ضمن كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعات الإسرائيلية، وقد خاضت هذه الكلية صراعاً ضدَّ إغلاقها؛ بسبب اعتمادها أنساقاً

وحضور كبير للعلماء والباحثين الإسرائيليين في عدد من الاكتشافات البحثية بخلاصة في المجالات التقنية من جهة أخرى.

ويمكن تفسير ذلك التناقض بعدة عوامل؛ أولها نابع من انحسار البحث وتمحوره في مواضيع عينية تهتم الشركات الكبيرة، والثاني ناتج من العامل الأول. فقد تحول البحث العلمي إلى بحث "تنفيذي"؛ بمعنى إنتاج أبحاث ذات طابع تطبيقي أساساً. وفي المجمل يصل الفصل إلى نتيجة عامة - ليست متعلقةً بالحالة الإسرائيلية - فحسب - وهي أنَّ تراجع الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير سوف يؤدي إلى انحسار البحث المعرفي النظري العام، وإلى زيادة تبعية البحث العلمي للشركات الأجنبية والصناديق الدولية، وسيعزز اندماج مؤسسات التعليم العالي في العولمة الأكاديمية.

ويتطرق الفصل السابع إلى دور مراكز الأبحاث والتفكير في إسرائيل، ويستعرض عيَّنهُ من مراكز أبحاث جامعية وغير جامعية، ويقترح إطاراً جديداً لتصنيفها يعتمد على مكان المركز أو المعهد (داخل الجامعة أو خارجها) من ناحية، وعلى جوهر عمل المركز (أبحاث أكاديمية، أو أبحاث سياسية، أو أبحاث ممزوجة من السياسي والأكاديمي) من ناحية أخرى.

وجرى التركيز في هذا الفصل على عيَّنهُ من مراكز البحث الجامعية، ومراكز البحث والتفكير في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وخصوصاً المراكز التي تهتم ببحث قضايا الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي. كما جرى اختيار عيَّنهُ تشمل مركزاً من كلِّ جامعة، وهي: مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، ومركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية في جامعة بار إيلان، ومركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جامعة تل أبيب، ومركز هاري ترومان لدراسة السلام في الجامعة العبرية بالقدس، ومركز حاييم هرتسوغ لدراسة الشرق الأوسط والدبلوماسية في جامعة بن غوريون.

علاوةً على ذلك يدعي الفصل أنَّ تأثير مراكز الأبحاث في إسرائيل صار محدوداً؛ بسبب اعتماد الوزارات الحكومية على مراكز أبحاث داخلية تُقدِّم لها الأوراق البحثية والسياسية، كما يتطرق الفصل إلى صعود ظاهرة مراكز البحث اليمينية في إسرائيل، ويخلص إلى أنَّ مراكز البحث في إسرائيل قد أصبحت تعمل على نشر أيدولوجياتها في المجتمع، أكثر من كونها مراكز بحث معرفية.

ويطرح الفصل الثامن مسألة شريطة المعرفة في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، مُركِّزاً على مؤسسات ومراكز يمينية تقوم بمراقبة النشاط البحثي والدراسي للمحاضرين في الجامعات، ويذكر أنَّ هذه المؤسسات

الجامعات الحكومية الرسيمة غير قادرة على خوض عوملة المؤسسة الأكاديمية التي تستحضر نمط الجامعات الأميركية الخاصة.

إنّ هذا الكتاب لا يُدرج - بحسب المؤلف - في حقل التربية والتعليم، بل في حقل العلوم السياسية. وعلى الرغم من تداخل محاوره، فإنه يفتح مساحةً واسعةً للسجال الإسرائيلي الداخلي للتعبير عن نفسه، من خلال اقتباسات كثيرة يعرضها للمحاضرين والأكاديميين والسياسيين؛ لإظهار عرض دينامية هذا السجال، وإبراز أنّ الساحة الأكاديمية ليست زاخرةً بالنقاش والسجال في القضايا المعرفية البحثية فحسب، بل في سياسات التعليم ودور المؤسسة الأكاديمية ومكانتها وعلاقتها بالمجتمع والدولة أيضًا.

يخلص المؤلف إلى القول إنّ "المنظومات الثلاث ظلت تضطلع بدور مركزي في تطور التعليم العالي والأكاديميا في إسرائيل وسياساتها. فالسياسة قد تكون أيضًا قوى خارج السُلطة، على أنّ السُلطة في الحالة الإسرائيلية ليست مؤسسات فحسب، أو خطابًا أيديولوجيًا، بل هي إضافةً إلى ذلك "سُلطة ذاتية"، و"سُلطة معنوية" فرضت نفسها على الأكاديميا الإسرائيلية، وأصبحت جزءًا من مكونات البنية الأكاديمية الإسرائيلية. أمّا الاقتصاد، فقد اقتحم الأكاديميا الإسرائيلية بوصفه عاملاً مركزيًا في نهاية السبعينيات، وهو جزء من التحولات السياسية والاجتماعية التي مرّ بها المجتمع الإسرائيلي، ولا يمكن فصله عن السُلطة في ذلك الوقت.

إنّ أطروحة الكتاب الرئيسة، تتمحور إذن، حول منظومة ثلاثية تؤدي دورًا مركزيًا في تطور التعليم العالي. وهي ترتكز على منظومة العلم والتكنولوجيا في إطار أهداف وسياسات واضحة ومحددة، استطاعت أن تجعل الجامعات الإسرائيلية تحظى بموقع مهمّ في مراتب الدول المتقدمة، وتدخل في الوقت نفسه إلى أسواق العوملة بثوراتها المعرفية، والتكنولوجية، والمعلوماتية، والاتصالية. وقد تراكمت فيها عدة عوامل تُمثّل المعرفة والمعلوماتية إنتاجًا وتطبيقًا.

هذه المراجعة للكتاب لا تنقص قيمته المتدفقة والسلسلة التي يقدمها المؤلف لجميع الباحثين والمهتمين والطلاب، ولصانعي القرار أيضًا، وهو كتاب يُعدّ من المحاولات الجيدة والجهد المتميز في تعرّف مشهد الأكاديميا في إسرائيل، ولا سيما أنّ الباحث ابن هذه البيئته، ويتقن اللغة العبرية بطلاقة؛ وهو ما زاد هذا الكتاب ومضمون الدراسة ونتائجها قيمةً، علاوةً على تقديمه درسًا في منهجية البحث العلمي زاد الدراسة قيمةً وموضوعيةً. ولا شك في أنّ مثل هذا الكتاب يقتضي تمعّنًا كثيرًا، وقراءةً ومناقشةً، لا يتسع لها هذا المقام. لذا، يظل في حاجة إلى مزيد من التناول والدرس بقدر ما يثريه صفحاته من أفكار.

معرفيةً غير تقليدية في العلوم السياسية، وبسبب التوجهات النقدية الحادة لمحاضريها ضدّ السياسات الإسرائيلية.

الجامعات الإسرائيلية والعولمة الأكاديمية

شهد العقدان الأخيران - بحسب ما يرى المؤلف - نقاشًا حادًا متعلقًا بمكانة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، ومستقبلها، ودورها. وقد احتدم هذا النقاش في السنوات الأخيرة بسبب ما أُطلق عليه "العقد الضائع"؛ وهو العقد الذي تَعُدّه مؤسسات التعليم العالي عقد انحسار المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في نواح عديدة، ونابعًا أساسًا من تقليص الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم العالي، والبحث العلمي والتطوير. ويرى الكتاب أنّ ما زاد هذا النقاش حدةً ظهور عاملين جديدين مهّداً لتحولات في بنية المؤسسة الإسرائيلية وجوهرها، هما:

- هيمنة اقتصاد السوق والتفكير النيوليبرالي على بلورة سياسات الاقتصاد الإسرائيلي؛ وهو ما انعكس على مؤسسات التعليم بنويًا وأكاديميًا، وعلى توجهات البحث العلمي ونوعيته.
- انغماس المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في محيط التنافس الأكاديمي العولمي؛ إذ بات الحضور العالمي هاجسًا لا يبارح المؤسسات الجامعية الإسرائيلية.

وتُعَدّ الجامعات الإسرائيلية ضمن المائتي جامعة المتميزة عالميًا، اثنتان منها على الأقل جرى تصنيفهما أكثر من مرة ضمن أفضل مئة جامعة في العالم. كما جرى تصنيف معهد "فايتسمان" للعلوم كأفضل معهد يمكن الدراسة فيه خارج الولايات المتحدة الأميركية. ويُعدّ معهد "التخنيون" من أفضل المعاهد التكنولوجية الذي يتخرج فيه طلاب في مجالات الصناعات التقنية، ولا سيما في ما يتعلّق بإدارة شركات للصناعات التقنية (الهايتك). لكن يظلّ استقطاب الطلاب الأجانب بالنسبة إلى هذه المؤسسات محدودًا، كما تفعل جامعات أقلّ منها شأنًا؛ وذلك لأنّ لغة التدريس الرسمية فيها هي اللغة العبرية، وهي لغة لا ينطق بها سوى بضعة ملايين أغليبيتهم من سكان إسرائيل.

وقد أشار الكتاب إلى نقطة مهمة متمثلة بأنّ الجامعات الإسرائيلية البحثية مازالت تعتمد على الإنفاق الحكومي بنسبة تتجاوز نصف ميزانياتها. ويشير هذا الأمر إلى أنّ الإنفاق الحكومي، حتى في ظل التوجهات الاقتصادية النيوليبرالية وعوملة المؤسسة الأكاديمية خارجيًا، لا يزال عاملاً في تميز الجامعات الإسرائيلية، وكذلك المتغير الأساس في نجاحها أو انحسارها. وهذه المقولة تدحض فرضيةً مفادها أنّ